من جنس المال كزكوة البقر والغنم والذهب والفضة والمعشرات والخمس
والعشر من الابل ملك المستحقون قدرا واجبا من جنس المال وان كان الزكاة
الواجبة من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الخمس من الابل فان المستحقين
يشاركون المالك بقدر قيمة الواجب وهذا معناه وبقيته من غير جنسه
يعني وبقيمة الواجب ان كان الواجب من غير جنس المال قوله فيمنع بعد وهبته
يعني بيع الواجب وهبته فلو باع النصاب كله او وهبه بعد وجوب الزكوة وقبل
اخراجها فان البيع يبطل في قدر الزكاة ويكون في الباقي قولا تفريق الصفقة
فان قلنا بالصحة كما جزم به في الاصل فحكم المشتري ان جهل حتى لو اخرج المالك
الزكاة بعد البيع من غير المبيع لم يسقط خيار المشتري كان العقد الفاسد
لا يقبل تصحيحا وقال في تصحيح التنبيه في تفريق الصفقة له اذا قلنا بالصحة في قدر الواجب فهو في التقدير والحكم
ظاهرا اما في النعم فلا فلو ملك اربعين شاة فباعها بعد وجوب الزكاة
وقبل ان يزكيها لم يصح البيع في الجميع للجهالة بقدر الشاة الواجبة لانه يتبين
بعد ذلك التطوع اما شاة هذا معناه كلامه وقال في الروضة
قوله لان فيه تجارة يعني لو باع عروض التجارة بعد وجوب الزكاة وقبل اخراجها صح البيع لان الزكاة لا تتعلق بعروض التجارة وانما تتعلق بثمنها قوله وذكر
وجوبه في نصاب فقط هذا عطف على قوله فيمنع بعضه يعني انه لو ملك نصابا فقط
كاربعين الغنم او عشرين مثقالا من الذهب فحال عليها الحول فلم يخرج الزكاة حتى
حال عليها الحول الثاني والمال كما هو بعينه وزيادته لم يجب للحول الثاني زكوة لان النصاب
ناقص اذ قد ذهب من النصاب الزكوة التي وجبت في الحول الماضي هو خارج عن ملك

المالك

المالك قوله ويخرج من رهن لا يملك عينه بلا جبران يعني لو رهن نصابا زكويا لا يملك
عينه فوجبت زكاته وهو رهن أخرجها المالك منه وليس للمرتهن تكليف المالك
ان يجعل له نصف المرهون بسبب الزكاة فلو كان الواجب يملك عن المرهون وجب
عليه اخراج زكوة المرهون من غيره قوله وينوي الزكوة ويعين فيه الزكاة
شرط لابد منه ويكفيه المعين ان ينوي في بعضه فرض هذا زكوة ما لي فلو فرض المالك
قدر الزكاة من ماله الى مستحق الزكوة ولم ينو زكاة لم يجزه عن الزكوة قوله او فرض
صدقة مالي يعني انه اذا اخذها هذا بيده كفته واجزأته واحتسب عما افترض عليه
الصدقة فقط لانها لا تكفي لان اسم الصدقة مشترك بين الفرض والنفل ولا يكفيه
ان ينوي الصدقة المفروضة لان ذلك لفظ مشترك بين الكفارة والزكاة وكل منهما
هذا اذا جعل بحذف فرض او فرض صدقة مالي قوله ولو قبل اداء يعني فلا يشترط
النية للاداء قوله مالك يعني ان المعينة للمالك قوله او وكيله فيه السيد
يعني اذا وكل المالك وكيلا بنوي الزكاة وفرقها جاز فاذا فعل الوكيل ذلك ولم
ينو المالك وان لم ينو من المالك بنيته الزكاة الى الوكيل ينوي فلا يصح بنيته ولا يجزئ
قوله وولي يعني انه يصح ان ينوي زكاة مال المولى عليه لان المعتبر فيها
نية الولي قوله وزال في زكوة ممتنع يعني انه اذا اخذ زكوة الممتنع ونوى الولي
ويكفي نيته قوله وحال الى مستحق واصاب يعني انه يجوز لرب المال ان ينوي الزكاة
الى مستحقها بنفسه وبوكيله ويجوز له الدفع الى الولي والى الامر ليفرقها الولي الى
قوله والبه عدلا اولى يعني بشرط ان كان عدلا والا امر عدلا فالدفع اليه افضل لان
هو الى مستحقها فان كان جائرا فالافضل ان يفرقها رب المال الى مستحقيها
قوله فان اخرج مطلقا فان تلف احد ماليه وقع عن احد كل عشر

Copyright © King Saud University